



شروط تعجيزية

نود أن نشكر بداية السفارة الفرنسية على الإيضاحات التي أوردتها على المقال المنشور بتاريخ 2009/06/25. غير أنه رغم الإيجابيات التي تضمنتها، لم يوضح المقال مسألة الإفادات المطلوبة لتأمين السكن. فالشروط واضحة على صفحة الإنترنت لموقع Campus France وهي بالنسبة إلى الطلاب شبه تعجيزية ولم تكن مطلوبة العام الماضي. فكيف يمكن هؤلاء تأمين سكن في فرنسا وهم لا يزالون في لبنان، علماً بأن أحد أهم شروط الحصول على مسكن في فرنسا، بما في ذلك المسكن الجامعي، يستوجب إيجاد كفيل يقيم ويعمل هناك. وإننا نتساءل لماذا يشترط تأمين إفادة استقبال للطلاب (attestation d'accueil) كلفتها 45 يورو لا تمنحها عادة غالبية المحافظات الفرنسية للطلاب، ولا يقبل ما يسمى إفادة تكفل نفقات (prise en charge) وهي مجانية وسهلة المائل.

بالنسبة إلى الموارد المادية المطلوبة، نود الإشارة إلى أنه تم رفع المبلغ بنسبة تقارب 12 في المئة مقارنة بالعام الماضي. إن منح تأشيرة لمدة سنة لم يبدأ العمل به هذا العام، ولم يكن مطبقاً في السنوات الماضية. وهنا نتمنى أن يكون هذا التدبير الجديد قد عمم على جميع الجامعات الفرنسية لأنه لغاية هذا العام كانت المؤسسات التعليمية تشترط الحصول على بطاقة الإقامة لا على الفيزا الطلابية لتسليم البطاقة الجامعية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المساعدات الاجتماعية للطلاب (CAF) التي يشترط تقديم بطاقة الإقامة للاستفادة منها.

جلال جمعة
(رئيس جمعية الجامعيين اللبنانيين في فرنسا AULF)

عقم فكري

تعليقاً على مقال غسان سعود «القومي في نظر مغادريه» في عدد أمس، أن المشكلة هي في العقم الفكري الشامل الذي أصاب هذا الحزب منذ ما يزيد على عقدين. وأصبح العامل الأمني هو الأكثر طغياناً في اختيار قيادة هذه الحزب. ليس هناك كلمة جديدة واحدة نطق بها القوميون منذ وفاة إنعام رعد، آخر حملة الأقسام بين قيادات هذا الحزب. وبالطبع إن العقم الفكري يولد العقم السياسي. ليس عيباً في حزب تأسس على نفض الطائفية والعشائرية والقبلية أن يعتمد الإرث السياسي في الترشيحات الانتخابية؟ أنطون سعادة لم يكن له بنون يرثونه. ولو كان له بنون لكان رباهم على ألا يرثوه بالمعنى السائد. وهكذا تربت بناته. ليس ثمة امرأة أو رجل في المتن قادرة أو قادر على الترشح بفضل الكفاءة والإقناع إلى جانب المسألة الحزبية؟ وكذلك الأمر في الكورة؟ وفي أمكنة أخرى؟ لماذا أهدرت جميع هذه الطاقات الإنسانية على مائدة العائلة؟

بسام درويش

تقرير

في دمشق وحدها... قد ينتهي كل شيء

فداء عيتاني

من قريطم ينقل من يتمكّن من لقاء أو محادثة زعيم تيار المستقبل ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري أن الشاب مخرج ومرتاح في الوقت عينه. فعملية تأليف الحكومة قد لا تكون بالصعوبة التي يتخيّلها البعض، وهي تسير بهدوء وبصمت نجاح في فرضه عبر تقنين المعلومات، ويبقى للصحف ووسائل الإعلام تكرار الكلام نفسه كل يوم عن توزيع الأرقام ما بين الموالاة والمعارضة ورئيس الجمهورية. إلا أن العمل الفعلي والقضايا الرئيسية تبحث في مكان آخر، ومن ضمن ما يبحث خارج لبنان، في المملكة العربية السعودية وسوريا، ما قد يسرّ الرئيس المكلف، إلا أن شرطاً أو تمنياً وصل إليه من دمشق، عبر الوساطة السعودية الناشطة مع العاصمة السورية، قد يربك مسعاه بعض الشيء.

وما استغفّر قوى 14 آذار هو هذا التمنيّ - الشرط، الذي يقضي بزيارة سعد الحريري إلى دمشق قبل إنجاز تأليف حكومته، وهو ما يربك بعض الشيء مسعى الحريري القاضي بالوصول سريعاً إلى تأليف حكومة على قدر كبير من التجانس ومن فعالية في اتخاذ قرارات وفق ما يسميه مشروعاً للحكم. ومن قريطم يأتي الكلام الذي يفيد بأن الحريري غير متحمّس لزيارة سوريا، ولكن، للمصلحة العليا مقتضيات ومتطلبات.

وغير بعيد عن قريطم، وفي منطقة عين التينة، يصمت رئيس مجلس النواب نبيه بري عن الكلام المباح. وحين يسأله صحافيون عما يمكن أن يكتب في هذه الفترة يكتب بالقول «اكتبوا عن البيعة»، ويرسم على وجهه إحدى أمكر ابتساماته، ليعود إلى الحديث عن مشروعه لتحويل منطقة وادي الحجير إلى محمية بيئية.

إلا أن ثمة ما يحاك من تحت الطاولة، وكل ما يصمت عنه أهل قريطم وجوارها وعين التينة ومحيطها بات ينتظر التتويج. ففي دمشق، وفي دمشق وحدها، سيكون يوم إعلان الموت السريري لقوى 14 آذار، ومسحّبو هذه القوى أكثر من يعلم ذلك. ولذا فهم يتحدثون بلكنة حادة وخطاب مستميت ومطالب واضحة لحليفهم الأقوى، تيار المستقبل، تصل إلى حدّ استجداء عدم التخلي عن إنجازات ومسيرة 14 آذار، وخطها السياسي الذي يرون أنه ليس أقل من الحرية والسيادة والاستقلال، بحسب المفهوم «الانعرالي»، وهو ما بات يمجّه وليد جنبلاط، المعتصم بالصمت إلا بما يتعلق بالانعزال والتخلي عن العروبة والكلام عن الخصخصة، حيث لم يعد يطبق الرجل البقاء خارج المنطق في كلام لا يعترف بموازين القوى والتبدلات الدولية.

إلا أن شيئاً ليس محسوماً بعد، أقله قبل زيارة الملك السعودي إلى سوريا التي سببها إليها على الأرجح رئيس الوزراء المكلف، والتي ستتوج التفاهم

السعودي السوري على تأليف الحكومة اللبنانية، بحسب العارفين، وتعطي لكل طرف ما له من الحكومة. ومن زار سوريا في الأيام الأخيرة ينقل من هناك أن الجو ودي تجاه رئيس الحكومة المكلف، وأن ما اشترطه نجل الملك السعودي في زيارته الأولى قد تبلور وتطور وحتى تقلص في زيارته اللاحقتين، وأن التشكيلة الأولى لحكومة الحريري ستكون مسألة أيام ومريحة للأطراف

الزيارة الأخيرة لنجل الملك السعودي إلى سوريا كانت على وقع إطلاق النار في بيروت

الرئيسية. وغير بعيد عن قريطم أيضاً، هناك من يقرأ الاشتباك الميداني في بيروت، يومي السبت والأحد (27 و28 حزيران الماضي)، بمثابة رسائل متبادلة، حيث كان يوم السبت رسالة من تيار المستقبل إلى حركة أمل ورئيسها. وبعد إخلال التيار بتعهده رئيسه بانتخاب بري لرئاسة المجلس، وإطلاق النار الكثيف الذي رافق انتخاب بري، فهم من يهتمهم الأمر من الناحية

الأمنية - السياسية الرسالة بأنها تهديد مباشر بالطاقة النارية الهائلة التي يملكها بري، وتعاملوا مع الأمر بالمثل، حيث بادروا إلى إطلاق النار من مناطق وأحياء ليست فقط محسوبة بالكامل لمصلحتهم، بل مختلطة وتضم أنصار المعارضة، وهو ما سرّع من العملية التي قامت يوم الأحد، حين عمد الطرفان إلى الإعداد لما حصل في منطقة عاتشة بكار، وكل طرف منهما يضع في حسابه إيصال صوت الرصاص إلى الخارج، إلى دمشق والرياض، وكان طبعاً موقع الاشتباك في غير مصلحة رئيس الحكومة المكلف. فأن يكون إطلاق النار في مناطق يفترض أنها محسوبة على أنصاره، كان بحد ذاته نكسة، وهو تهديد ليس بسابع من أيار جديد، بل بضرب كل الاستثمار الذي قامت به المملكة السعودية في الانتخابات النيابية اللبنانية.

وفي المعارضة ودمشق هناك من يؤكد أن الزيارة الأخيرة التي قام بها نجل الملك السعودي إلى سوريا (يوم الاثنين في 29 حزيران الماضي) كانت على وقع إطلاق النار في بيروت، وهو ما حدا بالأمير السعودي إلى خفض سقف مطالبه بدل الإصرار على الشروط الأربعة التي طرحها في الزيارة الأولى له إلى دمشق، والتي لم يعلن عنها في حينه. وربما لوقف أصوات إطلاق النار في بيروت، اتجهت القيادة السورية إلى إعلان الزيارة ونشر صورها للمرة الأولى خلال مسار التفاوض النهائي.

تقرير

الحوار: ممثلون يتهيئون وآخرون يوضبون الحقائق

نادر فوز

يطرح مشروع حكومة الوحدة الوطنية المرّجح تأليفها قريباً، سؤالاً أساسياً عن جدوى طاولة الحوار الوطني التي تعقد جلساتها برئاسة الرئيس ميشال سليمان. يواجه الأخير سائليه عن الموضوع بوجوب الاستمرار بهذه الجلسات حتى مع قيام حكومة مستقرة، على اعتبار أن بإمكانها نزع فتيل أي أزمة مستقبلية يعجز مجلسا الوزراء والنواب عن ضبطها وحلها. كما يتيح الحوار لسليمان أداء دور فاعل في الاتصالات السياسية، وإن جاء هذا الأمر من خارج التمثيل النيابي والمؤسسات الرسمية.

ويؤكد مطلعون أن الرئيس سليمان والفريق المحيط به يقومون بدرس إمكان توسيع هذه الطاولة بحيث يتمثل فيها نقابيون واقتصاديون وممثلون عن المجتمع المدني المحلي. ويشير أحد المطلعين إلى أن هذه الفكرة قد لا تلقى اعتراض القوى السياسية، كون الضيوف الجدد «لن يكون لوجودهم أي تأثير أو معنى سياسي، بل بعكس ذلك، يجب أن يساعد حضورهم على عمل هيئة الحوار في مناقشة المواضيع المطروحة والتوصل إلى نتائج واضحة».

لكن المهمة الأبرز لدى بعيداً في هذا الإطار هي مشروع تعديل ممثلي الكتل النيابية والقوى السياسية على ضوء الانتخابات النيابية الأخيرة ونتائجها، وبعد قيام بعض التكتلات والكتل التي تنقسم إلى رباعيات حوارية، وأبرزها: كتلة الأحزاب الوطنية والقومية، وكتلة وحدة الجبل. ويضاف إلى هذه الكتل «الطائرة»، الزعامات النيابية الاعتيادية، كوليّد جنبلاط، سعد الحريري، ميشال عون، نبيه بري، سمير جعجع وأمين الجميل.

وفي هذا الإطار، يواجه فريق بعيداً مجموعة من العقبات في إعادة التأليف، وخصوصاً بعدما وجدت مجموعة من الممثلين في الحوار نفسها خارج طاولة بعيداً بحكم الصيغة الحالية المعتمدة. وأول هذه الشخصيات، النائب



حوار بين المرّ والسنّيورة والجميل في إحدى جلسات الحوار (أرشيف - مروان طحطح)

ميشال المرّ، الذي أدّى دور الشخصية الأوثوكسية التي تمثل قوى المعارضة على الطاولة. أما اليوم، وبعد تبدل موقعه، فقد أصبح خارج اللعبة، إضافة إلى أنه خارج كتلة رباعية تسمح له بالتمثّل في الحوار. وحتى لو أن بعض المتابعين لقوى 14 آذار يشيرون إلى إمكان أن يقدم هذا الفريق «هدية» للمرّ بوجوده في الحوار ممثلاً أوثوكسياً، فإن حظوظ نائب رئيس مجلس النواب، فريد مكاري، ترتفع لتمثيل طائفته في حوار بعيداً.

أما من جانب المعارضة وتمثيلها الأوثوكسي في الحوار، فيتحدث البعض عن أن العماد ميشال عون سيعطي النائب غسان مخيبر موقعاً

جديدة لضمان حضور النائب البتروني في الحوار. لكن الأجواء المحيطة بحرب لا توحى بأي تطوّر في هذا الاتجاه، إذ يشير أحد المقرّبين منه إلى أنه لم يحدد موقفاً واضحاً من الموضوع حتى الساعة، مفضلاً الانتظار حتى الأسابيع القادمة. وأصبح واضحاً اليوم أن النائب سليمان فرنجة سيكون ممثل قضاء زعمرتا في الحوار، وخصوصاً بعد انضمام النائب المنتخب إميل رحمة إلى كتلته.

أما كاثوليكياً، فيبدو النائب السابق إيلي سكاف بعيداً عن أجواء المطالبة بالتمثّل في الحوار. ومثله أيضاً منافسه في زحلة، النائب نقولا فتوش، الذي يبدو بعيداً عن المشاركة، لاعتباره أن هذه الطاولة لا تملك شرعية قانونية لبحث الأمور. ويقول أحد نواب كتلة «رحلة في القلب» إن فتوش لا يزال على موقفه الرافض لهذه الطاولة الخارجة عن الدستور والمؤسسات. ويشير النائب نفسه إلى أن أعضاء الكتلة مستعدون للوقوف إلى جانب فتوش في قرار مشاركته في الحوار أو رفضه لذلك. فيسقط نجم النائب ميشال فرعون لتمثيل الطائفة الكاثوليكية، لكونه النائب الأقوى لهذه الطائفة، وممثلها في بيروت حيث يجد إلى جانبه النائبين الأرمنين سيرج طورسركيسيان وجان أوغاسبيان، وربما نايبة التويني التي تصرّ حتى الساعة على كونها مستقلة.

من جهة أخرى، لن ينعكس وجود طورسركيسيان وأوغاسبيان على تمثّل أرمن الأكثرية، بحيث يبقى لهؤلاء نائبان آخران بوازمان كتلة الطاشناق. وإذا وجد هذا الحزب في الحوار، فستطالب كتلة «التوافق الأرمني» بالتمثّل أيضاً، ما يفتح الباب أمام نقاش واسع حول تمثّل الأرمن. لكن الجواب في بعيداً واضح على هذا الموضوع، وهو بأن يتمثّل الفريقان الأرمنيان مداورة لا الطاولة.

إلا أن أجواء بعيداً لا ترى ضرورة حسم هذا الملف في هذه المرحلة، إذ يمكن تأجيل إعادة تشكيل الطاولة إلى ما بعد تأليف الحكومة التي ستهيئ الظروف المؤاتية للحوار.